01

الخلفيّة التاريخية للمشروع

في العام 2007، وبتمويل من الإتحاد الأوروبي، تمّ إعداد مخطط توجيهي لمشروع مكننة المحاكم لتطوير آليات العمل القضائي وفي العام 2010 تمّ إضافة مشروع لإنشاء مركزي البيانات والبنية التحتية بغية استضافة برامج ونظم المكننة عليها.

وانطلاقًا من المخطط التوجيهي والدراسات الموضوعة وبهدف مكننة العمل القضائي، تمّ في أواخر العام 2012، إطلاق مشروعين متكاملين لمكننة العمل القضائي في بيروت وجديدة المتن وجونية وهما:

مشروع "مكننة وتطوير النّظم والبرامج"

ومشروع إنشاء "مركزي البيانات والبنية التحتية والتجهيزات"

في العام 2016، تمّ إشراك مجلس القضاء الأعلى في المشروع من خلال لجنة قضائية تمّ تعيينها للتصديق على مسارات الإجراءات القضائية وقد وحّدت اللجنة الإجراءات القضائية في كل المحاكم التي هي من الدرجة عينها والاختصاص نفسه. وفي العام 2018، أصبحت إدارة البرامج خاضعة لسلطة مجلس القضاء الأعلى.

04

أبرز إضافات مجلس القضاء على المكننة من خارج تمويل المشروع

خلال تنفيذ المشروع وعند وضع برامج المكننة قيد التّداول في "محكمة التّمييز المدنيّة" تمت إضافة بعض الخاصيّات للبرنامج بالتعاون الوثيق مع مجلس القضاء الأعلى ومن خارج التّمويل المقدّم، وهذه الإضافات هي التّالية:

التواصل بين المحاكم والمحامين أو فرقاء الدعوى بصورة الكترونية عن طريق إضافة خاصيّة إرسال بريد إلكتروني، بكل إجراء من إجراءات القضية فور حصوله،

تسديد الرسوم القضائية (أوامر القبض) بصورة الكترونية وذلك عبر:

الربط المباشر بين برامج مكننة المحاكم وبين صناديق المحاسبة في وزارة الماليّة،

إتاحة إمكانية تسديد الرسوم القضائية في المصارف وعبر الـ OMT والـ Libanpost

إتاحة قابلية تسديد الرسوم القضائية عبر بوابة للدفع عبر المصارف (E-Banking for Debit Payment)، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الميزة تمّ تفعيلها عبر بعض المصارف ويجري العمل حاليًا لتطبيقها عبر باقي المصارف.

ربط برامج مكننة المحاكم مع إدارات عاقّة أخرى من خلال:

الربط مع برامج المكننة المعتمدة لدى قوى الأمن الداخلي للتبادل الإلكتروني، وذلك لناحية الأحكام الصادرة والمراسلات الإداريّة بين الطرفين، بهدف تعزيز العمل القضائي والأمني،

إرسال القرارات الصادرة عن المحاكم بصورة الكترونية إلى قاعدة بيانات ليتمّ ترتيبها وتصنيفها ضمن قاعدة بيانات اجتهادية ليصار بعد ذلك إلى نشرها ضمن إطار مشروع Big Data لمجلس القضاء الأعلى.

دراسة إنشاء بوابة إلكترونية لمجلس القضاء الأعلى، تتيح للقضاة والكتبة والمحامين الولوج بسرعة وسهولة إلى أحدث الخدمات المتوفرة عبر نظام المكننة (رابط للدفع الإلكتروني، رابط لاطلاع على القرارات الصادرة...). وتسمح هذه البوابة للمحامين تقديم استحضاراتهم ولوائحهم عبر النظام تسهيلًا لتأسيس الدعوى ومتابعتها. مما يسرع سير العمل في المحاكم ويسهّل عمل المحامين كما وينعكس إيجابًا على المواطن اللبناني من حيث تسريع وتحديث الإجراءات.

بتمويل من الاتحاد الأوروبي
مجلس القضاء الأعلى
الجمهورية اللبنانية
OMSAR
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

يشكّل هذا المشروع خطوة نوعيّة في تحديث وسائل العمل في المحاكم والانتقال تدريجيًا من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية في سير الإجراءات القضائية مع الحفاظ على جميع الضمانات القانونية الملازمة لتلك الإجراءات ولاسيما سريّتها. كما يشكّل هذا المشروع خطوة أساسيّة في مسيرة التحوّل الرقمي في لبنان.

مشروع مكننة أعمال المحاكم
بإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإداريّة
بهبة من مفوضيّة المجموعة الأوروبيّة

تمّ تنفيذ هذا المشروع بالتعاون الوثيق مع
وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى وإشرافهما

02

أهداف مشروع مكننة المحاكم

مكننة عمل أقلام المحاكم

حفظ كامل مضمون الملفات القضائية الكترونيًا في مركز البيانات الرئيسي وفي مركز البيانات الرديف

المحافظة على الفصل بين أعمال المحاكم والغرف بحسب الاختصاص القانوني والنطاق الجغرافي حفاظًا على سريّة العمل القضائي،

إصدار الإحصاءات والتقارير الدورية حول عمل المحاكم بصورة سريعة ودورية.

تسريع وتفعيل العمل القضائي

تخفيف تداول الملفات الورقيّة بين قضاة المحكمة الواحدة والاعتماد على النسخ الإلكترونية للتداول اليومي،

تأمين الربط الالكتروني بين المحاكم، مما يسمح بتسريع إجراءات نقل الملفات بين المحاكم المختلفة ولاسيما عند ممارسة أي وسيلة من وسائل الطعن القانونية،

تسهيل عمل أقلام المحاكم عبر التعامل بالملف الالكتروني، وتسهيل جميع الإجراءات القلمية ولاسيما إصدار أوراق التبليغات اللازمة مما يوفّر الوقت القضائي،

إدارة المضبوطات بصورة الكترونية وربطها بالملفات القضائية المعنية عبر النظام.

تأمين الربط والتبادل البيني بين المحاكم والإدارات العاقة

الربط بين المحاكم والإدارات العامّة المعنيّة بالإجراءات القضائيّة لتسريع التّواصل وتبادل البيانات (السجل العدلي، هيئة إدارة السير والآليات والمركبات، السجل التجاري، السجل العقاري، المديرية العامة للأمن العام)،

الربط بين نظام أوامر القبض الصادرة عن النظم الممكننة وبين صناديق وزارة المالية.

03

أبرز الإنجازات

مشروع "مكننة وتطوير النّظم والبرامج"

توحيد عدد كبير من نماذج الاجراءات القضائيّة وإصدارها إلكترونيًا عبر النظام،

تدريب 400 كاتب ورئيس قلم من محاكم بيروت وجديدة المتن وجونية على أصول استخدام الكمبيوتر،

تدريب رؤساء أقلام وكتبة محاكم التّمييز على استخدام النظام،

مباشرة العمل ببرامج المكننة في "محكمة التّمييز المدنيّة" في شهر أيلول من العام 2018، ويتمّ العمل حاليًا على وضع برامج المكننة قيد التّداول في المحاكم أخرى.

مشروع "إنشاء مركزيّ البيانات والبنية التحتيّة والتجهيزات"

إن مركزي البيانات الرئيسي والبديل، هما من أضخم مراكز البيانات في القطاع العام في لبنان، وقد صمما استنادًا إلى أحدث المعايير العصرية المعتمدة دوليًا من حيث الأمان والتوفر الدائم وإمكانية الترقية. حيث تمّ:

إنشاء وتجهيز وتشغيل مركز البيانات الرئيسي في قصر عدل بيروت

إنشاء وتجهيز وتشغيل مركز البيانات الرديف في قصر عدل جديدة المتن،

إنشاء وتجهيز وتشغيل شبكة المعلوماتيّة الداخليّة في قصر عدل بيروت، وقصر عدل جديدة المتن، ومحكمة جونية،

إتمام الربط الالكتروني بين مراكز البيانات والمحاكم.

شمل المشروع تأمين التجهيزات التالية: 24 خادم مركزي، **7** موزعات شبكية مركزية، **41** موزعات شبكية طرفية، **7** أجهزة توجيه للشبكات العامة، **4** موزعات شبكية طرفية، **4** أجهزة ضد الاختراقات الالكترونية متعددة الوظائف، **326** مزودات تلقائية للكهرباء (مركزي وفردي)، **205** أجهزة كمبيوتر، **165** طابعة مركزية وفردية، ماسحات ضوئية مركزية وفردية، أجهزة مراقبة وانذار مسبق، **6** مولدات كهربائية، **682** نقطة اتصال، **661** نقطة كهرباء، **205** رخص برامج متعددة، وغيرها من تجهيزات أساسية للبنية التحتية لمراكز البيانات.